

آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

محمد المهدي الأمير أحمد¹

¹أستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)

✉ mohamed.almhdi3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019-10-25 تاريخ القبول: 2019-12-08 تاريخ النشر: 2019-12-24

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، والوصول إلى غايتها، وذلك اعتماداً على أسلوب الاستبانة الموجهة إلى عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أدى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات المختلفة وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية، فيما أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: على المصارف السودانية أن تهتم بآليات الحوكمة المصرفية لما لها من أثر فعال في جذب الاستثمار، والافتداء بالمؤسسات الرائدة عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية والسير على خطاها. الكلمات المفتاحية: آليات الحوكمة المصرفية، الاستثمار، القطاع المصرفي. تصنيف جال: G3، G21، O16.

1. مقدمة

لقد رتبط مفهوم الحوكمة المصرفية بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية كما أدت هذه الأزمات إلى فقدان الثقة بالأسواق المالية المختلفة وبالتالي ابتعاد المستثمرين عن البلدان التي تأثرت بها، وفرض هذا المصطلح نفسه بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، كما أدى إلى تغيير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة، إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه نحو الجودة، وغالباً ما ارتبطت إستراتيجية الاستثمار بأزمات الأسواق الناشئة، إلا أنها ارتبطت في الأونة الأخيرة بأزمات الأسواق المتقدمة، وهو ما أدى إلى ظهور واضح لمفهوم الحوكمة المصرفية.

1.1 إشكالية البحث

السودان مثله مثل الدول التي تعرضت إلى الإنهيارات المالية خلال الأزمة المالية التي كان لها أثر كبير على الاستثمار الاجنبي وعلى مصداقية حوكمة المؤسسات في السودان، هذا الأمر دفع المصارف السودانية إلى النظر للحوكمة المصرفية باعتبارها آلية يمكن الاعتماد عليها في تلك الفترة وذلك من أجل حماية المستثمرين، ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- ما هو دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية؟
- ما هو دور مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية؟

2.1 أهداف البحث

يتمثل الهدف العام للبحث في بيان دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- بيان أثر لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية؟
- توضيح دور مجلس الإدارة كأحد آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية؟

3.1 أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من الآتي:

- الأهمية العلمية: يُساهم البحث في معرفة دور الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال إدخال آليات الحوكمة المصرفية، كما أن المكتبة العربية والسودانية مازالت تفتقر إلى الدراسات المتخصصة في مجال الحوكمة المصرفية؛
- الأهمية العملية: تستمد الدراسة أهميتها العملية كونها تناولت أحد الموضوعات المعاصرة في الفكر المحاسبي موضوع الحوكمة المصرفية التي لها أثرٌ كبيرٌ على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية حيث أنها توفر معلومات مفيدة لتلك المصارف تمكّنها من جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

4.1 فرضيات البحث

في ضوء مشكلة البحث المطروحة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها تم وضع الفرضيات التالية للعمل على اختبارها وتحقيق الأهداف المرجوة منها:

- الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية.

- الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية.

5.1 منهج البحث

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل المشكلة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الحالة لمعرفة دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية.

6.1 حدود البحث

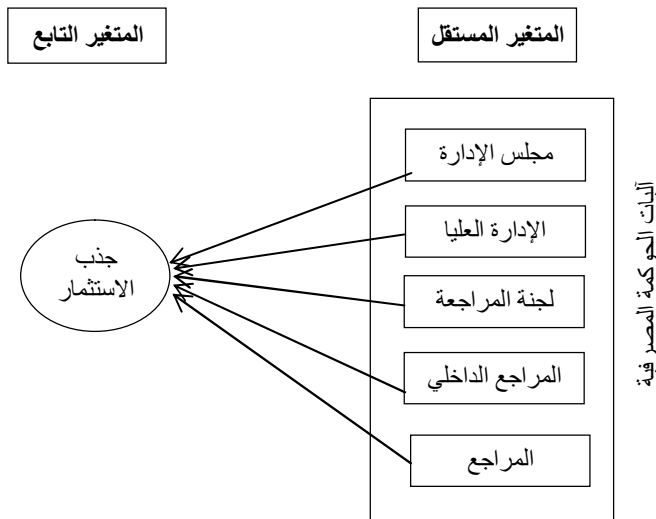
تحدد نتائج هذا البحث بالحدود التالية:

- الحد الزمني: 2019م.
- الحد المكاني: عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- الحد الموضوعي: يقتصر على آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار للمصارف السودانية، وذلك بالتركيز على مجلس الإدارة ولجان المراجعة.

7.1 نموذج الدراسة

اعتماداً على ما ورد في الدراسات السابقة، وانسجماً مع أهداف الدراسة وشكلها، فقد تمت صياغة نموذج يمثل متغيرات الدراسة، وفيما يلي توضيح لهذا النموذج من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاستفادة من الأدبيات السابقة

8.1 هيكل البحث

في ضوء منهجية البحث وتحقيقاً لأهدافه، تم تقسيم خطة هذه الدراسة إلى أربعة محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة.
- المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة.
- المحور الثالث: الدراسة الميدانية.
- المحور الرابع: الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

9.1 الدراسات السابقة

1.9.1-دراسة (العُفي، 2011م): بعنوان مدى تطبيق حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المبادئ الدولية للحوكمة في المصارف اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: توجد فروق في تطبيق مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية.

2.9.1 دراسة: (البرغوثي وعتمة، 2012م): بعنوان إعادة تصميم إجراءات حوكمة المصارف الأردنية لتتوافق مع عملية إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية، هدفت الدراسة إلى تحليل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية الأردنية ومدى توافقها مع التشريعات والقوانين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبيان آلية تفعيل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية لزيادة فعاليتها في الحد من الممارسات السالبة لإدارة الأرباح، خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها: أن التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة لعمل المصارف في البيئة الأردنية تتضمن بشكل جيد مفهوم الحوكمة وركائزها من خلال مجموعة متعددة من التشريعات والقوانين والقرارات التعميم الصادرة عن إدارة البنك المركزي الأردني.

3.9.1- دراسة (عبود، 2014م): بعنوان حوكمة المصارف وآليات تطبيقها- دراسة حالة في المصارف الأهلية، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تطبيق الحوكمة في المصارف الأهلية وتعزيز دور الإدارة في تخفيض المخاطر وتجنب الأزمات وحماية حقوق المستفيدين، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الأهداف التي تسعى لها الحوكمة في تطبيقها سواء لمصلحة المصرف أو لأطراف قد أدركتها المصارف عينة الدراسة وكان الاتجاه العام نسبة عالية حول أهميتها.

4.9.1 دراسة (سند ودرار، 2015م): بعنوان آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، هدفت الدراسة إلى بيان دور آليات الحوكمة المصرفية في تخفيض مخاطر التشغيل في المصارف السودانية حيث أصبحت إدارة مخاطر التشغيل سمة من سمات الممارسة السليمة لإدارة المخاطر في البنوك العالمية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: يساعد التزام الإدارة العليا بالمصارف السودانية بتطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تخفيض مخاطر التشغيل.

5.9.1 دراسة (حنان، 2016م): بعنوان دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية – دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة (BNA, CPA, NEP)، هدفت الدراسة إلى الوقوف على المفاهيم، والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الحوكمة البنكية ومعرفة نوع العلاقة والأثر بين مبادئ الحوكمة والمخاطر وأيضاً أداء البنوك عن طريق معالجة بيانات الاستبيان المتحصل عليها باستخدام برمجية (SPSS)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك أمراً ضرورياً حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريتها ومكانتها.

6.9.1 دراسة: (هاني، 2016م): بعنوان نحو تفعيل دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد داخل القطاع المصرفي في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: تعتبر الحوكمة المصرفية من الآليات الضرورية التي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين.

7.9.1 دراسة: (فريد وفواد، 2016م): بعنوان فاعلية الحوكمة المصرفية للقرارات الاستثمارية، هدفت الدراسة إلى بيان دور الحوكمة في جذب الاستثمارات وتطوير البيئة الاستثمارية، وبيان دور الحوكمة في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي

يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار لاسيما في ظل التغيرات التي يشهدها العالم.

8.9.1-دراسة (Anginer & Others, 2018): بعنوان Corporate Governance of Banks and financial stability، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الحوكمة المصرفية والاستقرار المالي للمصارف، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن التفاعل بين حوكمة المصارف وشبكة الأمان المالي في تحديد مخاطر المصارف له آثار هامة على السياسات العامة تجاه حوكمة المصارف في البنوك.

9.9.1 دراسة (Hallerberg & Markgraf, 2018): بعنوان The corporate Government of public Banks before and after the Global financial crisis، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة في المصارف الإيطالية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الأزمة العالمية كان لها أثر كبير في تدني الأرباح للمصارف عينة الدراسة.

10.9.1 دراسة: (الذبحاوي وعلي، 2018م): بعنوان الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي - دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015م)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة المصرفية بمبادئها في تحسين الأداء المصرفي من خلال مؤشرات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: إن هناك علاقة ارتباط موجبة بين متغير الحوكمة المصرفية بمبادئها وبين متغير الأداء المصرفي بمؤشراته للمصارف عينة البحث.

11.9.1 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، يمكن تحديد ما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على النحو التالي:-

- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت أثر تطبيق آليات الحوكمة المصرفية على جذب الاستثمار للمصارف السودانية، كما تميزت أيضاً بحدثة فترة التطبيق.
- تتميز هذه الدراسة من خلال تناولها على أليتان من آليات الحوكمة المصرفية وهما (مجلس الإدارة، ولجان المراجعة).

2 الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية والاستثمار

يتناول الباحث في هذا الجزء الإطار النظري للحوكمة المصرفية والاستثمار على النحو التالي:

1.2 الإطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

1.1.2 مفهوم الحوكمة المصرفية

تعددت تعريفات الحوكمة المصرفية، ويذكر الباحث منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية:

تعرف حوكمة المصارف حسب تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها: الأساليب التي تدار بها أعمال وشؤون البنوك من خلال دور مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين (حمدي ولحليج، 2015م: 247)، أما (سليمان، 2009م: 309) فقد عرفها على أنها: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتتنطبق الحوكمة المصرفية في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة، وعرفها

(Lagasio, 2018 :120) على أنها: ذلك النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموالها، كما عرفها (حسين، 2016م: 236) على أنها: مجموعة القواعد والنظم والآليات التي تسمح بإدارة وتوجيه ومراقبة مختلف السياسات داخل البنك، وتساهم في ضبط سير العمل بمختلف الأقسام والإدارات، وتساعد في تطوير هيكله الداخلي، وذلك في إطار خلق روح التعاون والمشاركة بين موظفي البنك، للوصول إلى تحقيق أفضل حماية لحقوق جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المتعاملة مع البنك، بما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة.

من خلال العرض السابق لمفهوم الحوكمة المصرفية يعرف الباحث الحوكمة المصرفية على أنها: الآلية التي يتم من خلالها تحديد ووضع الأهداف والسلطات والمسؤوليات لكل من إدارة المصرف ومجلس إدارة المصرف وأصحاب المصالح داخل وخارج المصرف.

2.1.2 أهمية الحوكمة المصرفية:

تعتبر الحوكمة أحد أكثر العناصر أهمية للوصول لنظام مصرفي آمن وفعال، فعلى الرغم من أن الدراسات لم تثبت وجود علاقة واضحة بين جودة الحوكمة ومؤشرات أداء المصارف، إلا أنه من الثابت وجود علاقة عكسية واضحة بين جودة الحوكمة وحالات تعثر المصارف، كما أن الالتزام بمعيار الحوكمة الجيدة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التالية (الوزارة وبلقاسم، 2017م: 349):

- الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره.
 - تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليه.
 - حماية حقوق المودعين والمساهمين.
 - تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.
 - اختيار أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي.
 - الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
 - متطلب سابقاً لتطبيق المعايير والاتفاقيات الدولية.
- بناءً على ما سبق يرى الباحث أن أهمية الحوكمة المصرفية تكمن في أنها تعتبر من القواعد التي من خلالها يتم توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.

3.1.2 أهداف الحوكمة المصرفية

تتمثل أهداف الحوكمة المصرفية فيما يلي (Hallerberg @ Markgraf, 2018:50) (أنيسة، 2013م: 116-117):

- حماية وتعزيز حقوق المساهمين، المودعين وأصحاب المصلحة.
- توضيح أدوار الحوكمة لهيئات المصرف.
- ضمان أن المصرف يعمل في بيئة خالية من الفساد والرشوة.
- تعزيز المواءمة بين مصالح المديرين، الموظفين، المودعين والمساهمين من خلال القوانين المناسبة، والأنظمة والتدابير الأخرى.

بناءً على ما تقدم يرى الباحث أن الحوكمة المصرفية تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي واستقراره عبر المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة المصارف وأيضاً عبر آليات الحوكمة المصرفية والمتمثلة في مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة المراجعة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي.

4.1.2 مبادئ الحوكمة المصرفية

أصدرت لجنة بازل تقريراً عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005م، وفي فبراير 2006م أصدرت نسخة محدثة بعنوان (Governance

المصارف وتتمثل في الآتي (الداني، 2014م: 182):

1.4.1.2 المبدأ الأول: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم وأن يكونوا على دراية تامة بالحوكمة، وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صيانة استراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه تجاه البنك.

2.4.1.2 المبدأ الثاني: يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم، والمودعين، وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، كما يجب أن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الاستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين، أو المديرين، أو حملة الأسهم، ممن لهم السيطرة أو الأغلبية، أو إعطاء مزايا تقضيلية للأشخاص ذوي الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية للملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير مباشرة أو غير مباشرة (هشام، 2016م: 195).

3.4.1.2 المبدأ الثالث: يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين وأن يضع هيكلًا إداريًا يشجع على المحاسبة ويحدد المسؤوليات.

4.4.1.2 المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسؤولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وأن تتم أنشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية (فرحان وعبد القادر، 2014م: 22).

5.4.1.2 المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية (البرغوتي، وعتمة، 2012م: 77).

6.4.1.2 المبدأ السادس: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف واستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.

7.4.1.2 المبدأ السابع: تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية (عمار، 2016م: 121).

8.4.1.2 المبدأ الثامن: يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.

أما في البيئة السودانية، فقد أصدر بنك السودان المركزي دليلاً شاملاً لحوكمة المصارف يهدف إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والمصارف.

5.1.2 آليات الحوكمة المصرفية

تتمثل آليات الحوكمة المصرفية في الآتي (محمد وفريد وعاليا، 2015م: 986):

1.5.1.2 مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية مطلقة عن عمليات البنك وعن المتانة المالية للبنك، لذا يجب أن يتوفر لدى مجلس الإدارة معلومات كافية تمكنه من الحكم على أداء الإدارة، حتى يحدد أوجه القصور؛ وبالتالي تمكنه من اتخاذ الإجراءات المناسبة.

2.5.1.2 الإدارة العليا: وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة ويجب أن يكون لدى المديرين التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة.

5.1.2.3 لجنة المراجعة: تتولى الإشراف على مراقبي البنك سواء من الداخل أو الخارج، حيث تكون لها سلطة الموافقة على تعيينهم أو الاستغناء عنهم، والموافقة على نطاق المراجعة ودوريتها، وكذلك استلام التقارير المدفوعة منهم، وأيضاً التحقق من أن إدارة البنك تقوم باتخاذ إجراءات تصحيحية ملائمة في حينها لمواجهة ضعف الرقابة أو الإخلال بتطبيق السياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المراقبون ولتعزيز استقلالية هذه اللجنة، ينبغي أن تتضمن أعضاء من خارج البنك على أن تكون لهم خبرة مصرفية أو مالية (عبد المالك وعولمي، 2016م: 52).

5.1.2.4 المراجع الداخلي: يقوم بإعداد تقارير لتمكين الإدارة من القيام بمسؤولياتها المختلفة وبحيث تستند في إصدار قراراتها إلى معلومات صحيحة تتفق مع السياسات، والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح التي يعمل المصرف من خلالها، ويقدم المشورة للإدارة عما إذا كانت عملياتها الرئيسية ذات نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (سند ودرار، 2015م: 166).

5.1.2.5 المراجع الخارجي: يقوم بالتحقق من عدالة ومصادقية بيانات القوائم المالية، والتأكد من التزام إدارة المصرف بتطبيق القواعد التي تتضمنها اللوائح والنظم.

6.1.2- مزايا الحوكمة المصرفية

تحقق الحوكمة المصرفية العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي، والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن للحوكمة المصرفية مجموعة من المزايا أهمها ما يلي (الساعدي، 2014م: 177-178):

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
 - رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
 - الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرارات.
 - حماية المستثمرين بصورة عامة سواء كانوا من صغار المستثمرين أو من كبار المستثمرين، وسواء كانوا أقلية أو أغلبية، وتعظيم عوائدهم مع مراعاة مصالح المجتمع.
 - ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها، مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
 - تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيمها للتنافسية في أسواق المال العالمية.
 - تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية، مما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، وتجنب حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية، أو أسواق المال المحلية والعالمية.
 - الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.
- من خلال ما تقدم من مزايا للحوكمة المصرفية يتفق الباحث مع الرأي الذي ينص على أنها تؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

2.2 الإطار المفاهيمي للاستثمار

2.2.1 مفهوم الاستثمار

تعددت تعريفات مفهوم الاستثمار عند العلماء وربما وجدنا العشرات من هذه التعريفات التي ربما تختلف باختلاف وجهات النظر، فالمفهوم العام والشامل للاستثمار هو: نوع من الإنفاق على أصول رأسمالية يتوقع منها تحقيق عائد على مدار عدد سنوات زمنية، كما يمكن أن ينظر إليه على أنه تضحية ببعض موارد المنشأة في الوقت الحالي بغرض الحصول على عوائد في المستقبل (Bierman@ Smielt, 1975: P5)، أما مفهوم الاستثمار في الفكر المالي هو: شراء حصة في رأس مال متمثلة بأسهم، أو حصة في قرض متمثلة في سندات أو شهادات الإيداع تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الأوراق المالية (بالي ومصعب، 2012م: 53)، فالاستثمار في الفكر المحاسبي يعرف بأنه: أصل تحتفظ به المنشأة لتنمية ثروتها من خلال ما يتولد عنه من إيرادات تزيد القيمة الرأسمالية لهذا الأصل، أو من أجل حصول المنشأة المستثمرة على منافع أخرى فيما عدا الاستثمارات العقارية (المغربي: 2018م: 122).

يرى الباحث مما سبق أن مفهوم الاستثمار العام، ومفهوم الاستثمار في الفكر المالي ومفهوم الاستثمار في الفكر المحاسبي كلهم متفقون على أن الاستثمار يحقق عوائد وأرباحاً مستقبلية.

2.2.2 أهمية الاستثمار

تتمثل أهمية الاستثمار في الآتي (المغربي، 2018م: 122-123):

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة وتعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن المواد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، والمعقدة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الفقر.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يصاحبه إقامة بناء أو شق طريق.
- مساهمة الاستثمار في توفير النقد الأجنبي الذي سوف يساهم في دعم ميزان المدفوعات.
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية.
- مساهمة الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الحكومة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق شروط المصلحة العامة.
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.
- مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تنفيذها.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن أهمية الاستثمار تكمن في أنه يدعم التنمية الاقتصادية للدولة من خلال مساهمته في استخدام موارد الدولة المالية ومواردها الطبيعية في العمليات الإنتاجية.

2.2.3- أهداف الاستثمار

لأي عمل استثماري أهداف، وقد تختلف تلك الأهداف من عمل استثماري إلى آخر، غير أنها مهما اختلفت فإنها في الغالب تنحصر في أربعة أهداف رئيسية وهي كما يلي (طوقان، 2018م: 15-16) و(يوسف، 2014م: 83):

- تحقيق عائد مناسب على رأس المال: والعائد المناسب لا يمثل بمبلغ محدد أو نسبة ثابتة لكل المشاريع الاستثمارية، بل يختلف معدل العائد باختلاف المشروع من حيث:
 - ✓ خطة عمل المشروع: صناعي أو تجاري أو زراعي أو خدمي؛
 - ✓ حجم المشروع: من حيث رأس مال المشروع المستثمر؛
 - ✓ تنوع خطط الإنتاج: فبعض المشاريع لها أكثر من خط إنتاجي واحد.
 - المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية: أن أي أصل من الأصول لا يتم استثماره، يجعلنا تواجه خسارة لفرص استثمارية لم تستغل.
 - الاستفادة من العائد في زيادة حقوق الملكية: أن أي مشروع استثماري يكون له رأس مال مستثمر فيه، سواء كان هذا المشروع مملوكاً من شخص واحد أو عدة أشخاص.
 - ضمان تدفق نقدي مستمر: أن أي عملية استثمار لأي رأس مال، يعنى بالضرورة عملية وضع هذا المال في دورة تشغيلية تبدأ بضخه وتنتهي بعودة تدفقه من جديد.
- من خلال ما تقدم من أهداف للاستثمار يتفق (الباحثان) مع الرأي الذي ينص على أنه يؤدي إلى ضمان تدفق نقدي مستمر: أن أي عملية استثمار لأي رأس مال، يعنى بالضرورة عملية وضع هذا المال في دورة تشغيلية تبدأ بضخه وتنتهي بعودة تدفقه من جديد.

2.2.4- أنواع الاستثمار

في الحقيقة أن الاستثمارات يمكن أن تصنف بطرق عديدة من حيث طبيعتها أو مدتها أو غير ذلك من التصنيفات، ويقوم الباحث بتصنيف الاستثمارات إلى أربعة تصنيفات رئيسية، وهذه التصنيفات هي كما يلي (رزق، 2009م - 116):

من حيث طبيعة الاستثمار: هناك نوعان رئيسيان من أنواع الاستثمار، هما الاستثمار التجاري والاستثمار المالي.

- الاستثمار التجاري: هو ما يمكن أن نسميه استثماراً في الأسواق التجارية مثل: (الاستثمار الصناعي، الاستثمار الخدمي، الاستثمار الزراعي، الاستثمار التعدين والنفطي).
 - الاستثمار المالي: هو ما يمكن أن نسميه الاستثمار في الأسواق المالية مثل: (الاستثمار في الأسهم، الاستثمار في السندات، الاستثمار في الصكوك، والاستثمار في المحافظ).
- من حيث مدة الاستثمار: وفق هذا التصنيف يقسم الاستثمار إلى الاستثمار طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل، فالاستثمار طويل الأجل يأخذ شكل الأسهم، والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي، أما الاستثمار قصير الأجل فيتمثل بالاستثمار في الأوراق المالية التي تأخذ شكل أدوات الخزينة، وشهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي (عيسى، 2015م: 133).
- من حيث العائد: تختلف عملية الاستثمارات بحسب العائد على رأس مال كل منها، والعوائد تختلف بحسب حجم رأس المال وبحسب طبيعة عمل الشركة، وتصنيف الاستثمارات بناءً على ذلك إلى ثلاثة أقسام هي: (استثمارات قليلة العائد، استثمارات متوسطة العائد، واستثمارات كبيرة العائد).
- من حيث مخاطر الاستثمار: وتصنيف المخاطر على الاستثمار بحسب قلتها أو كثرتها وبناءً عليها تصنف الاستثمارات إلى ثلاثة أقسام هي: (الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية، الاستثمارات ذات المخاطر المتوسطة، والاستثمارات ذات المخاطر الكبيرة) (طوقان، 2018م: 21).

2.2.5- عوامل جذب الاستثمار

هنالك مجموعة من العوامل التي تشجع الاستثمار تتمثل في الآتي (آل شبيب، 2009م: 21-22):

- الاستقرار السياسي: يلعب الاستقرار السياسي دوراً كبيراً ومؤثراً على الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعين، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة المتغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة، واستقرارها والاحتياجات المستمرة والإضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، والصراعات الأيدولوجية والعنصرية والدولية.
- البنية التحتية اللازمة للاستثمار وخصوصاً المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الكهرباء والماء والمواصلات والاتصالات بدرجة أفضل إن لم تكن مساوية لأغلب دول العالم.
- بنية إدارية مناسبة بعيدة عن روتين إجراءات التأسيس والترخيص وطرق الحصول على الخدمات المختلفة، بحيث تنتهي معاناة المستثمرين الذين يحصلون على موافقة وزارة الاستثمار من دراسة الحصول على تراخيص مختلفة من وزارة الكهرباء والصناعة ونحو ذلك، وأن هناك ضرورة لمساعدة المستثمرين وتخليصهم من مشقة متابعة هذه الإجراءات عن طريق توفير نافذة واحدة ضمن وزارة الاستثمار تنهي للمستثمرين كافة الإجراءات المتعلقة بالوزارات الأخرى.
- ضرورة ترابط وانسجام القوانين مع بعضها البعض، وعدم تناقضها وعدم اختلافها مع القرارات والسياسات المختلفة، وضرورة عدم تتبعها وتعديلاتها المتلاحقة مثل قوانين الاستثمار والتجارة والمالية والجمارك، وضرورة تبسيط تلك القوانين وانتهاء إمكانية الاجتهاد في تفسير نصوصها (جلال الدين، 2017م: 77-78).

2.2.6- دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار:

تقوم الحوكمة المصرفية أساساً على تحديد العلاقة بين المستثمرين ومجالس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وغيرهم، وتهدف إلى زيادة قيمة استثمارات حملة الأسهم إلى أقصى درجة ممكنة على المدى الطويل، وذلك عن طريق تحسين أداء المصارف، وترشيد القرارات فيها بصفة عامة، لذلك فإن تطبيق آليات الحوكمة المصرفية تساعد في تحقيق العديد من المزايا التي تتمثل في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل، وضمان حصول المستثمرين على عائد مجزي من استثماراتهم، كما توفر ضمان للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعم تنافسية المصارف في الأسواق المالية العالمية، وتساعد أيضاً في تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية لتجنب حدوث الانهيارات المصرفية (عياري وخال، 2012م: 5).

3- الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الجزء على وصف لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

1.3- وصف مجتمع وعينة الدراسة

1.1.3- مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمما عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، والمجتمع الأساسي للدراسة يتكون من المدراء الماليين

ونوابهم، رؤساء الأقسام، المحاسبين، والمراجعين الداخليين داخل الرئاسة لكل مصرف من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرف حسب التقرير الأخير لسوق الخرطوم للأوراق المالية الرابع والعشرون.

2.1.3- عينة الدراسة

تم اختيار ثلاثة مصارف عن طريق العينة الميسرة وهي (بنك أم درمان الوطني، البنك السوداني الفرنسي، وبنك الخرطوم)، وتتكون من المدراء الماليين ونوابهم، رؤساء الأقسام، المحاسبين، والمراجعين الداخليين داخل الرئاسة لتلك المصارف، حيث تم توزيع عدد (50) استمارة وتم استرجاع عدد (40) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (80) %.

2.3 - تحليل بيانات الاستبانة

1.2.3- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية.

1.1.2.3- الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	تساعد لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية على تقوية النظام المحاسبي مما يشجع المستثمرين.	3.92	0.98	أوافق بشدة
2	تؤدي لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية إلى تحقيق أهداف المنشأة بصورة دقيقة.	4.20	0.89	أوافق بشدة
3	تساعد لجان المراجعة على التأكد من دقة إجراءات الرقابة.	4.00	0.76	أوافق
4	توفر لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية حماية حقوق كافة الأطراف مما تسهم في تشجيع الاستثمار.	4.12	0.91	أوافق بشدة
5	تعمل لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية على زيادة الشفافية في عرض المعلومات المالية مما يؤدي إلى إتاحة الفرص الاستثمارية.	4.42	0.99	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2019م.

من خلال الجدول (1) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الأولى التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية، فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.92 – 4.42)، والانحراف المعياري يقع في المدى ما بين (0.76 – 0.99)، لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

2.1.2.3- اختبار مربع كاي لعببارات الفرضية الأولى

فيما يلي جدول يوضح اختبار مربع كاي لعببارات الفرضية الأولى:

جدول رقم (2): اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى:

العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
تساعد لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية على تقوية النظام المحاسبي مما يشجع المستثمرين.	47.97	1	000.
تؤدي لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية إلى تحقيق أهداف المنشأة بصورة دقيقة.	50.37	1	000.
تساعد لجان المراجعة على التأكد من دقة إجراءات الرقابة.	48.23	2	000.
توفر لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية حماية حقوق كافة الأطراف مما تسهم في تشجيع الاستثمار.	54.60	1	000.
تعمل لجان المراجعة وفق متطلبات الحوكمة المصرفية على زيادة الشفافية في عرض المعلومات المالية مما يؤدي إلى إتاحة الفرص الاستثمارية.	49.76	1	000.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2019م.

لاختبار، صحة الفرضية الأولى التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (47.97 – 50.37 – 48.23 – 54.60 – 49.76) وبدرجات حرية (1 - 2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الأولى.

2.2.3- عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية.

1.2.2.3- الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

فيما يلي جدول يوضح الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
1	يساعد مجلس الإدارة على توجيه الاستثمارات المالية.	4.01	0.98	أوافق بشدة
2	يقوم مجلس الإدارة بوضع خطط واضحة بالنسبة للاستثمارات المالية.	4.09	0.82	أوافق بشدة
3	يساهم مجلس الإدارة في معرفة المعوقات في العمليات التشغيلية مما يؤدي إلى تحسين فاعلية الاستثمارات المالية.	3.96	0.79	أوافق
4	يوفر مجلس الإدارة الحماية التامة للمستثمرين.	4.21	0.96	أوافق
5	وجود مجلس إدارة لدى المنشأة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	4.52	0.77	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2019م.

من الجدول (3) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية الثانية التي تنص على هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية، فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.96 – 4.52)، والانحراف المعياري

يقع في المدى ما بين (0.77 – 0.98)، لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

2.2.2.3- اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

فيما يلي جدول يوضح اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (4): اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية

العبرة	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يساعد مجلس الإدارة على توجيه الاستثمارات المالية.	63.54	1	000.
يقوم مجلس الإدارة بوضع خطط واضحة بالنسبة للاستثمارات المالية.	58.24	2	000.
يساهم مجلس الإدارة في معرفة المعوقات في العمليات التشغيلية مما يؤدي إلى تحسين فاعلية الاستثمارات المالية.	60.65	2	000.
يوفر مجلس الإدارة الحماية التامة للمستثمرين.	49.86	1	000.
وجود مجلس إدارة لدى المنشأة يساهم في تحسين كفاءة الاستثمارات المالية.	70.01	2	000.

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي 2019م.

لاختبار صحة الفرضية الثانية التي تنص على: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية، تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة كالآتي (63.54 – 58.24 – 60.65 – 49.86 – 70.01) وبدرجات حرية (1 - 2) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (0.00) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية، وعليه يتم قبول فرضية الدراسة الثانية.

4. تحليل النتائج

توصل الباحث من خلال الإطار النظري والدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج تتلخص في الآتي:

- أدى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى تعزيز ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي والمحافظة عليه.
- نتج عن تطبيق آليات الحوكمة المصرفية جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.
- عزز تطبيق الحوكمة المصرفية الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الأولى.
- أدى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى تحقيق سلامة المصارف واستقرارها عبر المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وزيادة الاستثمار في المصارف السودانية. وهذا يعزز نتيجة الفرضية الثانية.
- الحوكمة المصرفية تُعتبر من القواعد التي من خلالها يتم توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف.

خلاصة

تناولت هذه الدراسة آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار وذلك بالتطبيق على المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتتلخص مشكلة الدراسة في أن السودان مثله مثل الدول التي تعرضت إلى الإنهيارات المالية خلال الأزمة المالية التي كان لها أثر كبير على الاستثمار الأجنبي وعلى مصداقية حوكمة المؤسسات في السودان، هذا الأمر دفع المصارف السودانية إلى النظر للحوكمة المصرفية باعتبارها آلية يمكن الاعتماد عليها في تلك الفترة وذلك من أجل حماية المستثمرين، ويتمثل الهدف العام للبحث في بيان دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار للمصارف السودانية، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور على النحو التالي: المحور الأول المقدمة وتشتمل على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة والذي يشتمل على الأطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية من خلال التركيز على مفهوم الحوكمة المصرفية وأهميتها وأهدافها ومبادئها وآلياتها ومزاياها، كما يشتمل الأطار المفاهيمي للاستثمار على مفهوم الاستثمار وأهميته وأهدافه وأنواعه وعوامل جذب الاستثمار وأخيراً ركزت الدراسة على بيان دور آليات الحوكمة المصرفية في جذب الاستثمار، كما تناول المحور الثالث: الدراسة الميدانية ويشتمل هذا الجزء على وصف لمجتمع وعينة الدراسة حيث يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من المدراء الماليين ونوابهم، رؤساء الأقسام، المحاسبين، والمراجعين الداخليين داخل الرئاسة لكل مصرف من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والبالغ عددها (25) مصرف حسب التقرير الأخير لسوق الخرطوم للأوراق المالية الرابع والعشرون، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: نتج عن تطبيق آليات الحوكمة المصرفية جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية، وأدى تطبيق آليات الحوكمة المصرفية إلى تعزيز ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي والمحافظة عليه، بناءً على النتائج التي توصلت إليها (الدراسة) يوصي الباحث بالآتي:

- على المصارف السودانية أن تهتم بآليات الحوكمة المصرفية لما لها من أثر فعال في جذب الاستثمار.
- على المصارف السودانية الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية والسير على خطاها.
- ضرورة إدراك أصحاب القرار بالمصارف السودانية بأهمية الحوكمة المصرفية باعتبارها من القواعد الأساسية لنجاح تلك المصارف.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تغطي آليات حوكمة المصارف والتي تعتبر من القواعد الأساسية لضمان وسلامة المصارف.

المراجع

- آل شبيب، دريد كامل، (2009م)، الإستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- أنيسة، سدره، (2013م)، تشخيص وضع الحوكمة في البنوك الجزائرية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الأول.

بالي، حمزة، وبالي، مصعب، (2012)، إدارة مخاطر الاستثمار المالي، مجلة رؤى إقتصادية، العدد 3.

البرغوثي سمير، وعتمة مهند أحمد نظمي، (2012)، إعادة تصميم إجراءات حوكمة المصارف لتتلافى عملية إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 34، العدد 2.

جلال الدين، أدهم إبراهيم، (2018)، علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر، القاهرة. جمانة، تحريشي، (2017)، مدى استفادة البنوك التجارية من تطبيق حوكمة البنوك : بنك أبو ظبي التجاري نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1.

حسين، علاء علي أحمد، (2016)، قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري - دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4.

حنان، خنتوش، (2016)، دور الحوكمة المصرفية في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنوك التجارية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بعين مليلة (BNA- CPA -CNEP)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

الداني، رشاد خضير وحيد (2014)، الحوكمة ودور المنظمات العالمية والعربية في تطبيقها على الجهاز المصرفي، مجلة العدل، العدد 42.

الذبحاوي، حسن كريم، ومحمد، نور جابر محمد، (2018)، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي: دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد 2.

رزق، عادل، (2009)، دعائم الفكر الاستراتيجي في الإدارة، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة.

الزهرة، فلفلي، وهشام، بوريش، (2016)، حوكمة المصارف الإسلامية بين المعايير الدولية وهيئات الرقابة الشرعية، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط -الجزائر، العدد 48. الساعدي، عمر مفتاح، (2014)، استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 41.

سليمان، محمد مصطفى، (2009)، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية.

سند، ياسر تاج السر محمد، ودرار، لبنى محمد حسن، (2015م)، آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)، مجلة كلية التجارة العلمية جامعة النيلين، المجلد 1، العدد 1.

طوقان، عامر محمد سعيد، (2017)، الإستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى، شركة دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان.

عبد المالك، مهري، وعولمي، بسمة، (2016)، الحوكمة المصرفية في الجزائر كضرورة لبناء نظام مصرفي تنافسي وفق المعايير الدولية، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد 6.

عبود، سالم محمد، (2014)، حوكمة المصارف وآليات تطبيقها : دراسة حالة في المصارف الأهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.

- العُلفي، نادية حسن يحيى، (2016)، مدى تطبيق حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
- عمار، بن عيشي، (2016)، تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية في البنوك الجزائرية حالة ولاية بسكرة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 2، العدد 5.
- عمري، ريم، ولحليح، الطيب، (2015)، الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44.
- عياري، أمال، وخوالد، أبوبكر، (2011)، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية: دراسة حالة الجزائر، بحث قدم في الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري الذي عقد بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- عيسى، خلفان حمد، (2015)، إدارة الإستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان.
- فرحان، محمد، وعبد القادر، محمد أمين قائد، (2014)، الحوكمة في المصارف الإسلامية اليمنية: دراسة تطبيقية، مجلة دراسات إقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 2.
- فريد، جربيع، وفؤاد، حلباوي، (2016)، فاعلية الحوكمة المصرفية للقرارات الاستثمارية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 27.
- محمد، محمد عبد الفتاح، وآخرون، (2015)، واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 4.
- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير، (2018)، التمويل والاستثمار في الاسلام، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- هاني، مريم، (2016)، نحو تفعيل الحوكمة المصرفية في التقليل من الفساد في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 4.
- الوزير، أوصغير، وبلقاسم، سعودي، (2017)، دور البنك المركزي في إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة حسب مقررات لجنة بازل- دراسة حالة بنك الجزائر، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط -الجزائر، العدد 58.
- يوسف، يوسف حسن، (2014)، الصكوك المالية وأنواعها، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- Bierman, H. and Smielt S (1975), the capital Budgeting Decision, New York: macmillan Co.
- Anginer, And Others, (2018), Corporate governance of banks and financial stability , Journal of Financial Economics , Vol 130 , No 2 .
- Hallerberg, M., & Markgraf, J , (2018),The Corporate Governance of Public Banks before and after the Global Financial Crisis , journal of Global Policy, Vol 9.
- Valentina Lagasio, (2018), Corporate Governance In Banks: Systematic Literature Review And Meta-Analysis ,Journal of Corporate Ownership & Control , Vol 16, N 1.

Banking Governance Mechanisms And Their Role In Attracting Investment: A Field Study On A Sample Of Banks Listed In Khartoum Stock Exchange

Muhammad Al-Mahdi Al-Amir Ahmed ^{1♦}

Received: 25-10-2019

Accepted: 08-12-2019

Published: 24-12-2019

Abstract:

The study aimed at identifying the role of banking corporate governance mechanisms in attracting investments to Sudanese banks, so it followed the descriptive method to realize the objectives this study, depending on oriented questionnaire of banks sampling registered in Khartoum stock market. The study reached some important results such as the banking corporate governance mechanisms application led to attractive foreign direct investments, local capital encouragement of investment in various projects, international and local cash flow guarantee. The study concluded with some recommendations such as the Sudanese banks should concern over the banking corporate governance mechanisms that have effective impact on attracting investments to be traced.

The key words: Banking Corporate Governance Mechanisms, Investment, Investment Sector.

JEL Classification: G3 ,G21 ,O16.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the [Creative Commons License](#).

Management & Economics Research Journal is licensed under a [Creative Commons Attribution-Non Commercial license \(CC BY-NC 4.0\)](#).

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب [رخصة المشاع الإبداعي](#)

مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد مرخصة بموجب

[رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف، غير تجاري 4.0 دولي \(CC BY-NC 4.0\)](#)



^{1♦}**Corresponding author:** Faculty of Administrative Sciences, Omdurman Islamic University (Sudan), [✉ mohamed.almhdi3@gmail.com].